الفصـــــل الأول

الجامعات العربية : النشأة والوظائف

مفهوم الجامعة والتعليم الجامعـــي

نشـــأة الجامعـــات العربية.

وظائف الجامعـــات العربية.

نظم الدراسة في الجامعـــات العربية.

مفهوم الجامعة والتعليم الجامعي

إن اصطلاح جامعة University مأخوذ من كلمة Universities وتعني التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذاً في مجال السياسة، من أجل ممارسة السلطة، وهكذا استخدمت كلمة الجامعة لتدل على تجمع الأساتذة والطلاب من مختلف البلاد والشعوب، هذا وتعد الكلمة العربية "جامعة" ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفة لها، لأنها في مدلولها العربي تعني التجمع والتجميع. (محمد منير مرسي، ٢٠٠٢م، ص١٠).

ويرى "حامد عمار" أن مصطلح الجامعة يعني أكثر من مجرد تجمع الأساتذة، فهو يتضمن أبعادًا عديدة منها جامعة لمعارف عامة مشتركة، تمثل قاعدة للمهن المتخصصة، وجامعة لمختلف إبداعات الفكر الإنساني، وجامعة لثوابت المجتمع وخصوصياته الثقافية، وجامعة لموارد ومصادر المعرفة، بما ييسر تجديدها وإنتاجها، وجامعة لمقومات الحياة من حيث الشراكة الفاعلة في الحياة الجامعية، وجامعة لفرق عمل متكاملة ومتعاونة، تتآلف مدارسهم الفكرية لخدمة الطلاب والارتقاء بالبحث العلمي وخدمة المجتمع. (حامد عمار، ١٩٩٤، ص٢٥).

أما التعليم الجامعي، فهو التعليم الحكومي وغير الحكومي، الذي يلي المرحلة الثانوية، أو ما يعادلها، والذي تتراوح مدته بين أربع وسبع سنوات، ويتم في جامعات تمثل مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة وأعراف وتقاليد جامعية معينة، وتتألف الجامعة من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية والتخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة، منها ما هو على مستوى البكالوريوس أو الليسانس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا، كالدبلوم والماجستير والدكتوراه، وتمنح الجامعات لطلابها شهادات، يمكن بموجبها العمل في المهن المختلفة.

نشـأة الجامعـات العربية وتطورها:

إن أغلب الكتاب الغربيين يؤكدون أن البدايات الأولى للتعليم الجامعي المنظم كانت في أوربا الغربية، ويستشهدون على ذلك بجامعات باريس وأوكسفورد وكيمبرج وغيرها من جامعات العصور الوسطى، إلا أن الحقيقة خلاف ذلك حيث يؤكد كثير من المهتمين بتاريخ التعليم الجامعي، بأن البدايات الحقيقية للتعليم الجامعي كانت في العالم الإسلامي، فالجامعات عرفت في البلاد الإسلامية قبل أن تعرف في الغرب المسيحي في العصور الوسطى بقرون عديدة، مثل: جامعة قرطبة في الأندلس عام ١٨٠هـ/ ٧٩٥م، وجامعة القرويين في المغرب عام ٢٤٥هـ/٨٥٩م. وجامعة الأزهر في مصر عام ٣٦٩هـ/٩٧٠م. (مليحان معيض البثيتي، ٢٠٠٠، ص ٢١١ - ٢٥٥).

ويشير "سعيد التل وآخرون" إلى أن التعليم الجامعي في الوطن العربي، مر بأربعة مراحل أساسية: المرحلة الأولى وهي مرحلة النشأة والتطور، وبدأت مع الدعوة الإسلامية، وانتهت بنهاية الخلافة الأموية ١٣٢هـ/٧٥٠م. وكان المسجد هو المؤسسة الوحيدة لهذا التعليم في هذه المرحلة، وكانت برامجه تتمحور بصورة رئيسية حول الدراسات الدينية وما يرتبط بها من علوم. أما المرحلة الثانية فجاءت مع بداية الخلافة العباسية في بغداد، وبداية الحكم الأموي في الأندلس، وتنتهي بسقوط بغداد بيد التتار سنة ١٢٥٨م. وقد وصل التعليم والبحث العلمي إلى مستوى عال، وشملت برامجه جميع آفاق المعرفة الإنسانية في المجالات الدينية والفكرية والمهنية، وتمثل التعليم الجامعي آنذاك في المسجد الحرام بمكة، والمسجد النبوي بالمدينة، والمسجد الجامع بالبصرة. (سعيد التل وآخرون، ١٩٩٧م، ص٤٥ - ٤٩).

وبدأت المرحلة الثالثة مع سقوط بغداد وتستمر حتى حكم الأتراك والمماليك والعثمانيين، وحتى أواخر القرن التاسع عشر، وخلال هذه الفترة انعكست الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية السيئة، على جميع مؤسسات التعليم في المجتمع العربي، فأصاب الجامعات الجمود والتخلف، ونتج عن ذلك تردي نوعية التعليم ومن ثم تردي نوعية مخرجات التعليم، وندر إنتاج المعرفة، وتدهورت الثقافة العربية. ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأ الوطن العربي

يستيقظ بعد خمسة قرون من التردي. وهذا الاستيقاظ يمكن اعتباره بداية المرحلة الرابعة، وفي هذه المرحلة تم استيراد فكر الغرب ونظمه بدلاً من تطوير الواقع، ظنًا منهم أن ما يحقق التقدم في دولة ما يمكن أن يحقق التقدم في دولة أخرى، وغاب عن أصحاب القرار الذين مارسوا هذه السياسة أن لكل مجتمع خصائصه، وأن تطوره وتقدمه، لا يتحقق إلا بتطور نظمه ومؤسساته وفكر الأفراد فيه.

ويلخص "مليحان الثبيتي" ما سبق مؤكداً أن البدايات الأولى للجامعات كانت في أروقة المساجد، ثم تطورت إلى جامعات مستقلة تمثل مؤسسات علمية متميزة، تقدم مستوى عالياً من التعليم المتخصص في كثير من حقول المعرفة، مما جعل الطلاب يأتون إليها من شتى أنحاء العالم، وظلت الجامعات الإسلامية فترة طويلة من الزمن تمثل مصدر إشعاع علمي وفكري وثقافي متميز، في الوقت الذي كان فيه الغرب المسيحي يعيش في ظلام، إلا أن الأمور سرعان ما تبدلت، فمع بداية النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي، أخذ الوضع يتغير في أوربا، وظهرت بوادر عصر جديد، كان من أبرز ملامحه إنشاء جامعات، كونت النواة الأولى لأنظمة التعليم الجامعي المعاصر، ومن أشهر هذه الجامعات جامعة بولونا في إيطاليا عام ١٠٨٨م، وجامعة باريس في فرنسا عام ١١٣٠م، وجامعة كيمبرج في بريطانيا عام ١٢٠٩م. وأخذت الجامعات تنتشر تدريجيًا بعد ذلك (مليحان معيض البثيتي، ٢٠٠٠ م، ص٢١٦ -٢١٧).

وظائف الجامعات العربية :

تحتل الجامعات مكانة مرموقة في كل دول العالم، نظراً لما تقوم به من وظائف، حيث يشير الأدب المتعلق بالتعليم الجامعي، إلى أن الجامعات تقوم بوظائف يكاد يكون هناك شبه إجماع عليها، وهذه الوظائف متمثلة في التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع وهي وظائف متكاملة ومترابطة، فالتدريس يسهم في نشر المعرفة، والبحث العلمي يسهم في تجديد المعرفة وإنتاجها وتطويرها، ثم تطبق المعرفة في المجتمع لحل مشكلاته وخدمة أفراده، وتحسين مستوى معيشتهم، ومن ثم إحراز التقدم للمجتمع.

وفيما يلي نبذة عن هذه الوظائف وتطورها عبر الزمن حتى الوقت الحاضر.

أولاً: التدريس

كان التدريس الوظيفة الأولى والوحيدة عند نشأت الجامعات، تلك الوظيفة التي أجمع على أهميتها كل من الممارسين والمنظرين على حد سواء، مما جعل الجامعات توظف كل امكاناتها المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق هذا الهدف، لذا فإن مؤسسات التعليم الجامعي ركزت جل اهتمامها منذ بداية مسيرتها التاريخية، حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، على توفير نوع من التعليم ذي المستوى العالي. (مليحان معيض البثيتي، ٢٠٠٠، ص٢٢٦ - ٢٣٨).

هذا النوع من التعليم هو الذي يسهم في تنمية شخصية الطلاب وإعدادهم للعمل الذي يمكن أن يمارسونه مستقبلاً، بتحصيل المعلومات والمعارف وممارستها، واكتساب المهارات وتكوين الاتجاهات، وبالتالي تضطلع الجامعات من خلال القيام بوظيفة التدريس، بإعداد وتنمية القوى البشرية، المؤهلة والمدربة للنهوض بالمجتمع وتطويره، ومن ثم تسهم الجامعات بشكل مباشر في إعداد رأس المال البشري، الذي يضطلع بدور فاعل في تنمية اقتصاد المجتمع وتنشيط مؤسساته الصناعية. وهو ما يؤكد أن الجامعة من أهم دعائم التقدم في المجتمع؛ لأنها تعتني بالإنسان تربية وتعليماً وتدريباً وتأهيلاً للعمل في مؤسساته المختلفة.

ومنذ نشأة الجامعات حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان ينظر للأستاذ الجامعي، على أنه مدرس في المقام الأول، وليس باحثًا، ولذلك وصف أستاذ الجامعة آنذاك بأنه المعلم العالم، ذو المعرفة العلمية الواسعة والفكر المستنير، الذي يتمتع بقدر كبير من الاحترام والتقدير في الوسط الجامعي، وفي المحيط الاجتماعي، كما لم يكن معيار تميز الأستاذ الجامعي في ذلك الحين هو إنتاجه من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة، وإنما كان معيار التميز هو مدى كفاءة وفاعلية أستاذ الجامعة في قاعات الدرس، وما يتعلمه منه طلابه من معرفة وفكر وأخلاق وسلوك، ولذلك عرفت الأوساط الأكاديمية في بعض الجامعات العريقة، أسماء بعض الأساتذة البارزين، الذين اكتسبوا شهرة واسعة ومكانة علمية مرموقة، نظراً لما يتميزون به من أساليب تدريسية مشوقة، وما يملكونه من قدرات ومهارات

عالية، ولما يقومون به من مسئوليات مهنية في قاعات الدرس. (مليحان معيض الثبيتي، ٢٠٠٠، ص ٢٢٦ -٢٣٨).

وعلى الرغم من أهمية التدريس باعتباره أحد أهم أسس إعداد رأس المال البشري في المجتمع، إلا أن التدريس في الجامعات العربية، وفي ضوء الأعداد الغفيرة من الطلاب، أصبح عملية تقليدية، تقوم على المحاضرات النظرية، وترتبط بامتحانات تقوم على الحفظ والذاكرة، دون الاهتمام بالعمل الجماعي، وتطبيق المعارف، وتجديدها وإنتاجها، وهو ما أثر سلباً على مخرجات التعليم الجامعي، التي ارتفعت من حيث الكم، وانخفضت من حيث النوع والكيف، هذا فضلاً عن الأستاذ الجامعي، الذي لا ينمو بالشكل المطلوب حيث يقتصر عمله على التدريس التقليدي دون استخدام أساليب متطورة في التدريس والتقويم ودمج التكنولوجيا في عملية التعليم.

وتأتي دراسة "خالد يوسف العمري" في السياق السابق نفسه لتؤكد أنه لاسبيل للارتقاء بمستوى التدريس الجامعي في المجتمع العربي، إلا من خلال الاستجابة الواعية لمتطلبات العصر، وللمتغيرات العلمية والتكنولوجية، والاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية، ويوصي الباحث بضرورة أن تقوم الجامعات العربية بما يلي: (خالد يوسف العمري، ١٩٩٧، ص ١٢٥ -١٤٧).

- مراجعة البرامج المطروحة في الجامعات المختلفة وتقييمها، من حيث مواءمتها لسوق العمل ومتطلباته.
- إدخال برامج جديدة تستجيب لتعدد التخصصات، وفروع المعرفة، والتطور التقني المعاصر.
- الاستعانة بالأدب التربوي المعاصر في الجامعات، والذي يؤكد جوانب ثقافية جديدة، تأخذ بالتعلم النشط، واعتبار الطالب مركز العملية التعليمية، والتعلم التعاوني، وتكوين مجتمعات للتعلم، ودمج التكنولوجيا في التعليم الجامعي.
- إدخال أساليب تقويمية معاصرة ومتنوعة، وعدم الاقتصار على الامتحانات كأسلوب أوحد للتقويم، وتجريب واستخدام التقويم القائم على الأداء، والتقويم الذاتي، وغيره من أساليب التقويم التي تقيس عمليات عقلية عليا.

- دعم برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وإتاحة الفرص لهم للتعلم والنمو المهني.
- توفير مصادر تربوية حديثة ومتعددة، ونظم معلومات مناسبة لكل تخصص، ومساعدة الطلاب على التعلم من مصادر متنوعة.

ثانياً: البحث العلمي

لقد تغير الوضع في الوقت الراهن، بحيث لم يعد التدريس الوظيفة الوحيدة للجامعات، وإنما أصبح هناك اهتمام بالبحث العلمي، الذي يأخذ موقعاً متميزاً في جامعات العالم المعاصر، باعتباره أحد العوامل المهمة في إنتاج المعرفة وتطويرها، وتحقيق التقدم العلمي والتقني، فأصبح البحث العلمي من الوظائف المهمة للجامعات المعاصرة، فالتقدم الذي يشهده العالم في الكثير من البلدان الأوروبية والآسيوية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، هو نتيجة حقيقية للأبحاث الرائدة، التي قامت وتقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي في مختلف المجالات. (سعيد التل وآخرون، ١٩٩٧ م، ص ١٠٠ -١٠١).

وأصبح البحث العلمي في هذا العصر، يشغل حيزاً كبيراً من وقت وجهد وفكر أساتذة الجامعات، والمسئولين في جميع الأوساط الأكاديمية دون استثناء؛ لأن مكانة عضو هيئة التدريس العلمية، أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبحث والنشر والتأليف، هذا فضلاً عن دور البحث العلمي في تزويد عضو هيئة التدريس بالمعلومات والمعارف المتنوعة، وتحسين مستوى أدائه وتقدمه المهني، كما يمثل البحث العلمي مورداً مهمًّا من موارد تمويل الجامعات، نظير ما تقوم به الجامعات من مشروعات بحثية، لصالح قطاعات المجتمع الإنتاجية. (مليحان معيض الثبيتي، ٢٠٠٠، ص ٢٣٢).

ويؤكد الأدب التربوي المعاصر على العلاقة الوثيقة بين التدريس والبحث العلمي، فلم يعد هناك تفريق بينهما وكأنهما جزيرتان منعزلتان، وإنما اصبح ينظر إلى البحث العلمي باعتباره يخدم عملية التدريس، ويزيد من مهارات عضو هيئة التدريس، ويرفع من مستوى أدائه التدريسي، بل ويساعده على حل ما يعترضه من

مشكلات في الميدان، الأمر الذي يؤكد أن التدريس والبحث العلمي هما وجهان لعملة واحدة، ويعبران عن نشاط مشترك، يدعم أحدهما الآخر، بل ويتكاملان لدرجة القول بأن التدريس هو نشاط بحثي.

وتبين دراسة "مليحان الثبيتي" أن للبحث العلمي فوائد عديدة، لكل من الطالب وعضو هيئة التدريس والجامعة والمجتمع، الأمر الذي أوجد أسباباً جوهرية للاهتمام بالبحث العلمي في كل دول العالم، ويأتي من بين الأسباب التي جعلت البحث العلمي يحتل مكانة مهمة في مجتمع المعرفة مايلي: (مليحان معيض البثيتي، ٢٠٠٠، ص ٢٤٢ -٢٤٥).

- البحث العلمي عامل أساسي في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها.
- البحث العلمي أساس المكانة والتميز، ومن خلاله تتفاضل الجامعات.
- البحث العلمي أساس ترقية وتميز عضو هيئة التدريس بالجامعة.
- البحث العلمي يمثل مورداً حيويًا لتمويل التعليم الجامعي.
- البحث العلمي أحد مداخل التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

إلا أن نظرة متعمقة للبحث العلمي في الجامعات العربية بشكل عام، والجامعات المصرية بشكل خاص، تبين لنا أن البحث العلمي يعاني من مشكلات عديدة، منها: نقص التمويل، حيث تلتهم رواتب أعضاء هيئة التدريس ما يقرب من ٨٥٪ من ميزانيات الجامعات، وما يتبقى يتم توزيعه على كافة جوانب الإنفاق الأخرى، الأمر الذي ينعكس سلباً على متطلبات البحث العلمي من الأجهزة والمعدات والتجهيزات المختلفة، بل قد لا تخصص بعض الجامعات العربية، بنوداً مالية من ميزانياتها للبحث العلمي، حيث إن البحث العلمي كمشروعات حيوية تخصص لها أموال كافية، يعد في عرف كثيرين ترفاً ويجب صرف الانتباه والأموال على هموم التعليم الأخرى. (عبدالله جمعه الكبيسي ومحمود مصطفى قمبر، ٢٠٠١، ص ١٤٠ -١٨٢).

كما يعاني البحث العلمي في معظم الجامعات العربية، من اعتباره مجرد أداء وظيفي، يقوم به عضو هيئة التدريس، لتحقيق أهداف ذاتية منفصلة عن حاجة

المجتمع، كالأهداف المتمثلة في نيل الدرجات العلمية، أو الترقية، الأمر الذي يجعل هذه البحوث روتينية يكرر بعضها البعض الآخر، وتدور في فراغ تخطيطي، الأمر الذي يجعل أهمية هذه البحوث وقتية، والفائدة منها محدودة، ويكون مصيرها أرفف المكتبات.

ويأتي من بين المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي في العالم العربي، عدم وجود رؤية واضحة للبحث العلمي، بمعنى الافتقار لخطط منهجية علمية، تتضمن أهدافًا مؤسسية، بحيث تحدد لها مراحل زمنية، وتقدر لها متطلبات إجرائية، وتوظف لها إمكانات بشرية ومادية وعلمية، وتستخدم نتائجها في مجالات وظيفية أو تطبيقية، هذا الغياب للخطط الجامعية على صعيد البحث العلمي، يرتبط بغياب خطط ومشروعات حكومية أو قومية تنبثق منها التزامات بحثية، ومن ثم فهناك دائماً شبه انفصال بين ما تقوم به الجامعات من بحوث، والحاجات المختلفة لمؤسسات الدولة. (عبدالله الكبيسي ومحمود مصطفى قمبر، ٢٠٠١، ص ١٤٠ -١٨٢).

مما سبق يتبين أن البحث العلمي في المجتمع العربي، يواجه تحديات عديدة ومشكلات مباشرة، منها: نقص التمويل اللازم، وعدم وجود رؤية واضحة تحرك البحث العلمي، ليصبح مفيداً للمجتمع، هذا فضلاً عن المناخ الاجتماعي الذي لا يشجع الباحثين، بل يقتل لديهم ملكات الإبداع، الأمر الذي يتطلب وقفة مع الذات ورؤية متعمقة لأهمية البحث العلمي في المجتمع، ومن ثم إعادة النظر فيما تقوم به الجامعات من بحوث، أو ما تقوم به المراكز البحثية من بحوث، بحيث تعمل الجامعات على توفير مناخ فكري وثقافي واجتماعي، يشجع الباحثين على القيام ببحوث تخدم مجالات العمل المختلفة، وتصل إلى نتائج معرفية مفيدة لمختلف التخصصات، وأن تعمل الجامعات على تشجيع البحوث البينية بين التخصصات والكليات المختلفة، وترصد لهذه البحوث الأموال اللازمة، والتي تفي بمتطلبات البحث العلمي من الأجهزة والمعدات والأدوات الضرورية، بل الوسائل الإلكترونية اللازمة للبحث العلمي، وأن تشترك الجامعات في نظم المعلومات العالمية، في مختلف التخصصات لتوفر للباحثين الدراسات السابقة التي تفيدهم في مجال تخصصهم، وتيسر عليهم عملية البحث، واستدعاء المعلومات، كما يجب على الجامعات المبادرة

بالاشتراك في الدوريات والمجلات المتخصصة لتعزيز برامج البحوث والدراسات بالجامعة.

ليس هذا فحسب بل الجامعات العربية مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بإقامة شراكة فاعلة مع الجامعات على مستوى العالم، وتيسر لأعضاء هيئة التدريس المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والعالمية، وتوفير الدعم الكافي لهم، هذا فضلاً عن تيسير عمليات نشر البحوث، وإيجاد آلية مناسبة لتطبيق نتائج البحوث، ومتابعتها وتعرف آثارها الاجتماعية، كما يكون على الجامعات العربية إقامة شراكة فاعلة مع مؤسسات المجتمع المحلي، وتقديم الاستشارات، والمشاركة معها في إجراء البحوث بهدف تحسين الأداء في هذه المؤسسات.

ثالثاً: خدمة المجتمع

يأتي من بين الوظائف التي تضطلع بها الجامعات في هذا العصر، وظيفة خدمة المجتمع، وهي تعني الخدمة العامة التي تقدمها الجامعة، خارج إطار عملها الرسمي التعليمي والبحثي، لهيئات ومنظمات وأفراد، لأغراض ثقافية ومهنية واجتماعية مختلفة، ونظراً لتزايد أهمية خدمة المجتمع أصبحت هذه الوظيفة، جزءًا أساسياً من الأدوار التي تقوم بها الجامعات في الوقت الراهن، بحيث كونت البعد الثالث لوظائف الجامعة، المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. (عبدالله جمعه الكبيسي ومحمود مصطفى قمبر، ٢٠٠١، ص ٢٠٠).

وعليه.. تقوم الجامعات بدور أساسي في تنمية المجتمع، تنمية شاملة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية، فالجامعات تقدم خدماتها في كافة المجالات ولكافة المنظمات والأفراد، ومن ثم تسهم في صنع حاضر الأمة ومستقبلها، من خلال إعداد رأس المال البشري، باعتباره أهم مقومات التنمية والتطور في المجتمع، ومتابعة تدريب وتأهيل الأفراد في مهنهم، بهدف تجديد أفكارهم ومعارفهم، وتزويدهم بكل جديد في مجال عملهم، فالجامعات منوطة بتحسين مستوى معيشة الأفراد، وبحل مشكلاتهم وتحسين نوعية الحياة التي يعيشونها. (سعيد التل وآخرون، ١٩٩٧، ص ٩٩ -١٠٠).

وتأتي دراسة "خالد يوسف العمري" لتؤكد أن خدمة المجتمع تمثل أحد أهم أدوار الجامعات المعاصرة، حيث تعمل من خلال هذه الوظيفة على تطبيق المعرفة وتوظيفها لخدمة وتطوير المجتمع، ومن ثم تخرج الجامعة عن دورها التقليدي والعمل داخل أسوارها، إلى المجتمع لتتفاعل معه، ومع التطورات الجارية من حولها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، لتتلمس قضايا المجتمع وحاجاته الحقيقية، تربوية واقتصادية وتقنية وثقافية وفكرية ومعرفية، وتعمل على تلبيتها، لتعكس فكرة الجامعة كمنظمة مفتوحة على المجتمع، تؤثر فيه وتتأثر به، وتسهم في خدمته والارتقاء بمستوى أداء الأفراد فيه (خالد يوسف العمري، ١٩٩٧، ص ١٣٢).

تعليـــق

مما سبق.. يتبين أن للجامعات وظائف أساسية يكاد يكون هناك شبه إجماع عليها، وهي تتمثل في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهي وظائف متكاملة، يرتبط بعضها بالبعض الآخر، وهي مجتمعة تسهم في بناء وتطوير المجتمع، من منطلق قيام الجامعات بإعداد رأس المال البشري الذي يمثل أحد أسس التقدم في المجتمع المعاصر. هذا فضلاً عن كون الجامعات مركز إشعاع علمي وثقافي، يسهم بدور فاعل في تغيير الشعوب وتحسين أدائها والارتقاء بمستوى معيشتها، حيث تعمل الجامعات على الالتحام بواقع مجتمعاتها ومناقشة المشكلات والهموم والعمل على إيجاد حلول وبدائل لها، من خلال إجراء البحوث العلمية وتطبيق نتائجها للتغلب على المشكلات في قطاعات المجتمع المختلفة، هذا فضلاً عن دور الجامعات في إنتاج المعارف وتسويقها؛ الأمر الذي يؤكد أن جامعات اليوم أصبحت منتجة وتقوم بدور فاعل في تمويل جزء من أنشطتها.

كما تقوم الجامعات بخدمة قطاعات المجتمع المختلفة، من خلال تقديم استشارات وتوفير المعلومات للمؤسسات الاجتماعية المختلفة، وتقوم بذلك كوادر علمية على درجة عالية من الفكر والوعي والأداء. كما تقيم الجامعات شراكة فاعلة مع قطاعات المجتمع الإنتاجية، حيث تتعاون معها في إجراء البحوث لصالح هذه القطاعات بهدف تحسين الأداء فيها، بل وتقوم الجامعات بتقديم برامج تدريبية

للعاملين في مؤسسات المجتمع، بهدف رفع مستوى إنتاجيتهم، هذا فضلاً عن عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل لتوعية الأفراد بالقضايا المعاصرة التي تمس حياتهم وثقافتهم، وترتبط بمتطلبات مجتمع المعرفة الجديد، المتمثلة في التعلم والإنتاج والتقنيات والمعرفة وغيره من القضايا التي لا يستطيع الإنسان العيش دونها في الألفية الثالثة.

نظم الدراسة بالجامعات العربية

يقصد بنظم الدراسة في الجامعات، الأساليب التي تنظم من خلالها برامج الدراسة وطريقة توزيع المناهج العلمية أو المواد الدراسية، حيث تتعدد نظم الدراسة في الجامعات، وفيما يلي أهم هذه النظم. (سعيد التل وآخرون، ١٩٩٧ م، ص ١٧٢ -٢٠١).

١ـ النظام السنوي

ارتبط هذا النظام بنشأة الجامعات في مفهومها المعاصر، وهو ما يزال النظام السائد في عديد من جامعات العالم، وكثير من الجامعات العربية، ويقوم هذا النظام على اعتبار أن السنة الدراسية، هي وحدة الدراسة، ويتم توزيع المواد الدراسية لبرنامج الدراسة على عدد السنوات الدراسية.

٢ـ النظام الفصلي

النظام الفصلي لا يختلف عن النظام السنوي، إلا في أمر واحد يتعلق بتوزيع المادة الدراسية لبرنامج دراسي معين، ففي حين توزع المادة الدراسية لبرنامج دراسي معين في النظام السنوي على مناهج أو مساقات مدة كل منها عام دراسي كامل، ففي النظام الفصلي توزع المادة الدراسية على مناهج أو مساقات، مدة كل منها نصف عام دراسي، أو فصل دراسي.

٣ـ نظام الساعات المعتمدة

نشأ هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، وطبق في بعض الجامعات العربية، منها الأردن ومعظم دول الخليج، وهو نظام يقوم على مفهوم الساعات المعتمدة،

بحيث تمثل الساعة المعتمدة وحدة قياس تعليمية، تتكون من معرفة تعليمية، يتطلب تدريبها ست عشر محاضرة، يشارك فيها الطالب بالدراسة والبحث، والعام الدراسي في معظم الجامعات التي تطبق نظام الساعات المعتمدة، يتكون من فصلين دراسيين، مدة كل منهما أربعة شهور، وفصل صيفي مدته حوالي ثمانية أسابيع.

حيث يحسب معدل الطالب أثناء دراسته عند تخرجه، بمجموع حاصل ضرب علامته في كل مساق درسه، بعدد الساعات المعتمدة لهذا المساق، مقسوماً على مجموع عدد الساعات المعتمدة، وفي الخطة الدراسية للبرنامج الذي يدرسه الطالب، يتحدد عدد الساعات المعتمدة التي يتوجب عليه دراستها، ومن ثم يدرس في كل فصل عدد من الساعات المعتمدة، ويختلف الطلاب في دراسة هذه الساعات حسب قدرات كل منهم، وحسب معدلهم الدراسي.